السياسة التركية بين الواقع والخيال

علاء الدين الخطيب

1-هل حققت تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية فعلا "معجزة اقتصادية"، أم نجاحا اقتصاديا؟

2- هل هناك مؤامرة دولية على تركيا تهدف لإضعافها أو خلق الفوضى بها؟ هل ستخرج أو سيتم إخراج تركيا من حلف الناتو؟ هل ستنتقل تحالفاتها إلى روسيا وإيران؟

دراسات سياسية

بيت السلام

2017/03/30

السياسة التركية بين الواقع والخيال

علاء الدين الخطيب

المحتويات

1 مقدمة 3
2 أين تقف تركيا 4
2.1 مقدمة 4
2.2 قطاع الاستثمارات الأجنبية 4
2.3 التبادل التجاري التركي مع بقية دول العالم 5
2.4 قطاع الطاقة 5
3 علاقات تركيا الدولية 11
3.1 الخلاصة 13
4 تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم 14
4.1 مقدمة 14
4.2 مقارنة تاريخية 14
4.3 مقارنة الحالة التركية ببقية دول العالم 16
4.4 الخلاصة 20
5 هل يمكن لتركيا أن تخرج من الناتو والحلف الغربي؟ 21
5.1 الناحية التركية: 22
5.2 من الناحية الغربية 22
5.3 الخلاصة: 24
6 الدولة الكردية، التزام أم أداة غربية؟ 25
7 أين تقف سورية من هذه المعمعة الدولية؟ 27
8 الخاتمة 27
9 المصطلحات: 27

1 مقدمة

سيطرة الخيال على العقل العربي والإسلامي ليست حالة طارئة بل هي ممتدة لقرون ماضية، خيالٌ جمعي أراد الهروب من واقع الضعف والفقر والتخلف إلى البحث عن أبطال أسطوريين، خيالٌ قاده التيار القومي العربي بدءاً من عبد الناصر والبعث ومن شابههم، والتيار الإسلامي السياسي بدءاً من الإخوان المسلمين مرورا بكل الإسلام السياسي السني والشيعي، وليس انتهاءً بداعش والنصرة وحزب الله. خيالٌ لا يرى سوى البطل والشرير، المنقذ والمدمر، ويرى العالم-الدولة مجرد قبائل تتبع مزاج أو حكمة شيخ القبيلة، فتحالف هذا يوما وتنقلب ضده يوما؛ خيالٌ يرى الدول مجرد جماعات بشرية تحكمها مزاجيات الزعيم ومفاجآت الأقدار ومؤامرات سرية خبيثة. هذه النظرة المحكومة بالخيال أدت لقصور في الرؤيا الجمعية، وساعدت صناع الحروب على سهولة استغلال الغريزة الشعبية الجماعية؛ هذا القصور ظهر منذ النصف الأول للقرن العشرين في فهم الموقف والسياسة الدولية والمأساة الفلسطينية، استمر هذا القصور حتى وقتنا الحالي، الذي شهد ربما أكبر الأزمات تعقيدا وتداخلا خلال تاريخ هذه المنطقة؛ تزداد هذه الرؤية للعالم خضوعا لنظرية المؤامرة الكبرى، مما ينتج عنها تخبطا أكثر في تلمس الحلول المناسبة للمنطقة العربية.

لعل تركيا هي المثال الأوضح على حال تشتت العقل العربي في رؤيته للواقع حاليا، فقد شهد العقد الأخير تباينا كبيرا في الآراء والمواقف حول تركيا وسياستها ومآلاتها، فليسوا قليلين من رؤوا في أردوغان تركيا "الخليفة الإسلامي" المنقذ، ليصابوا بالإحباط وهو يعلن من مصر أن "تركيا دولة علمانية" ويدعو إخوان مصر، أثناء فترة حكمهم القصيرة، للاقتداء بتركيا؛ وليسوا قليلين من روجوا لجيوش "السلطان العثماني" تلقن الروس درسا، ثم عادوا ليصابوا بالإحباط وهم يرون الرئيس التركي مصافحا الرئيس الروسي معتزا بالصداقة الراسخة بينهما؛ أيضا ليسوا أقل من أولئك من رؤوا في حزب العدالة والتنمية وقائده أردوغان مشروعا عثمانيا توسعيا خطيرا.

والآن تسيطر نظريات حول أن تركيا ستنقلب على الناتو أو العكس، وستنضم لحلف روسي إيراني، وأنها ستبتعد عن دول الخليج، وربما تصافح النظام السوري بعد كل هذا العداء من عام 2011؛ كل التفسيرات تراوح في نطاق المؤامرة الخيالية، المستندة للتاريخ، والبحث عن المبررات، يلجأ المراهنون على المنقذ التركي إلى مؤامرة الغرب الكاره لتركيا الذي يريد طرد تركيا من الناتو والاتحاد الأوروبي، بل إن البعض يتمدد في النظرية وصولا إلى مؤامرة غربية تريد إنشاء الدولة الكردية الممتدة بين إيران وتركيا والعراق وسورية نكاية بتركيا المسلمة؛ بينما يلجأ الفريق الآخر لصوغ نظرية مؤامرة مضادة ما بين تركيا والخليج العربي والغرب لضرب محور الممانعة السوري الإيراني المدعوم روسيا. وكلا الفريقين يجد في التاريخ الحديث والقديم ما يدعم نظريته بعملية انتقائية سهلة لحوادث الماضي.

تتناول هذه الورقة الأسئلة الأساسية حول الحالة التركية ضمن حقائق الواقع التركي، والعلاقات الدولية، وآليات الصراع الدولي في السوق العالمي في القرن الواحد والعشرين، وضمن النظام العالمي الجديد الذي يزداد رسوخا. كما أن البيانات المطروحة للتحليل تحاول وصف الوضع الحالي والتاريخي القريب من خلال عدة مؤشرات، لتجنب الوقوع بفخ الانتقائية، والوصول لصورة عامة أكثر صدقية وواقعية.

2 أين تقف تركيا

2.1 مقدمة

يقارب عدد سكان تركيا 80 مليون نسمة، بينهم حوالي 18% أكراد، وبمعدل تزايد سكاني منخفض 1.26%؛ تبلغ مساحة تركيا 783562 كيلو متر مربع (أكبر من سوريا بأربع مرات)؛تركيا جمهورية ذات نظام برلماني ديمقراطي، تعتمد النظام العلماني، ويعتمد الاقتصاد التركي نظام السوق الحرة؛ شهد الاقتصاد التركي صعودا قويا منذ العام 2002 مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا، وصل الناتج المحلي الإجمالي التركي[1] في العام 2015 إلى 907 بليون دولار[2].

ستتناول هذه الفقرة الحالة التركية الراهنة من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية والسكانية والسياسية والعسكرية، التي بمجموعها تعطي صورة أوضح عن وضع تركيا عموما.

2.2 قطاع الاستثمارات الأجنبية

وفقا لبيانات البنك المركزي التركي، بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا في العام 2014 حوالي 8.5 بليون دولار، وكان أكبر المستثمرين الأجانب في تركيا على التوالي: هولندا (17.6%)، ألمانيا (10.7 %)، لوكسمبورغ (7.5 %)، إسبانيا (6.2 %)، النمسا (5.6 %)، فرنسا (5.4 %)، بريطانيا (5.4 %)، الولايات المتحدة الأميركية (5.3 %)؛ بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا في الفترة ما بين 2005 و2014 حوالي 118 بليون دولار، يبين الشكل 1 توزع حصص الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه الفترة، حيث نلاحظ أن الاستثمارات الغربية في تركيا تزيد عن 85% من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة[3].

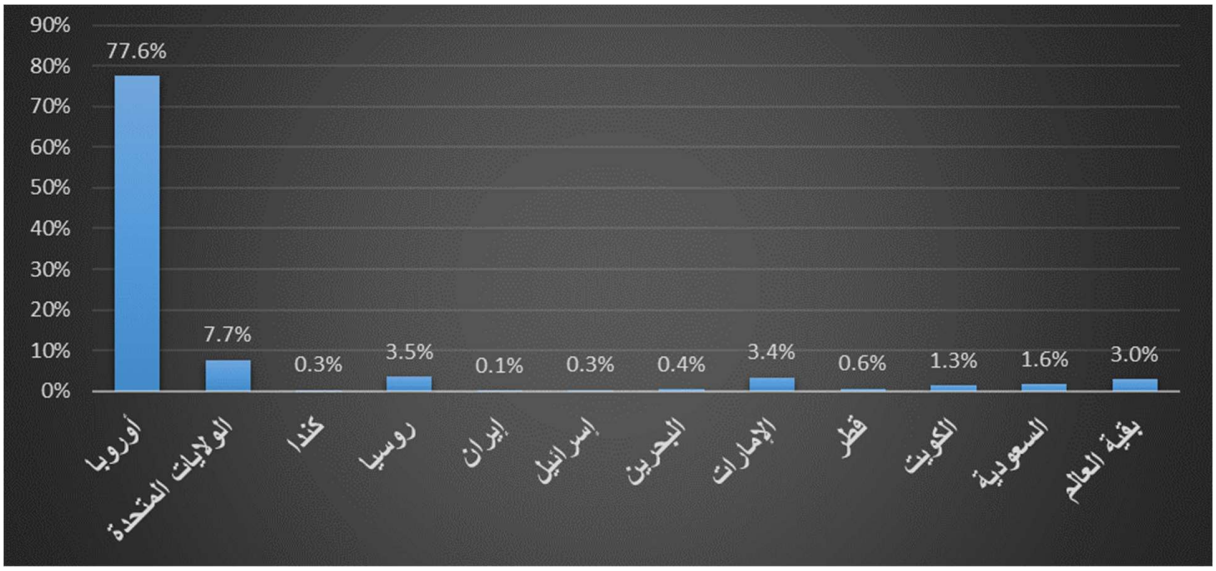

الشكل 1 توزع حصص الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا خلال الفترة 2005 إلى 2014

وفق صحيفة حريت نيوز التركية، فإن مجموع الاستثمارات التركية المباشرة في خارج تركيا وصل إلى 15 بليون دولار في العامين 2014 و2015؛ تركز معظمها في أوروبا، ثم الولايات المتحدة الأميركية، ثم روسيا[4].

2.3 التبادل التجاري التركي مع بقية دول العالم

يبين الجدول 1 تفاصيل حجم التبادل التجاري لتركيا مع الدول التسعة ذات الحصة الأكبر، حيث ما زالت ألمانيا الشريك التجاري الأول لتركيا كبلد؛ يشكل الغرب (أوروبا مع الولايات المتحدة وكندا) أكبر شريك تجاري لتركيا بحصة بلغت في العام 2014 حوالي 40% من مجمل التبادل التجاري التركي مع الخارج؛ ما زالت روسيا الشريك التجاري الثاني لتركيا منذ العام 2005 بعد ألمانيا، حيث وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين في العام 2014 إلى 31 بليون دولار أي 8% من مجمل حجم التبادل التجاري التركي الخارجي. بلغ حجم الصادرات التركية في العام 2014 حوالي 158 بليون دولار، بقيت ألمانيا هي أكبر المستوردين من تركيا بنسبة 9.6%، يليها العراق بنسبة 6.9%، ثم بريطانيا بحصة 6.3%، تأتي الولايات المتحدة الأمريكية بالمرتبة السادسة بحصة 4.0%، تليها روسيا في المرتبة السابعة بحصة 3.8%، إيران بحصة 2.5%، الإمارات العربية المتحدة بحصة 3.0%، أما إسرائيل فكانت المستورد رقم 16 بحصة 1.9%.[5]

بليون دولار	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ألمانيا	23	24	30	32	24	29	37	35	38	**38**
روسيا	15	21	28	38	23	26	30	33	32	**31**
الصين	7	10	14	17	14	19	24	24	28	**28**
إيطاليا	13	15	17	19	13	17	21	20	20	**19**
الولايات المتحدة الأمريكية	10	11	12	16	12	16	21	20	18	**19**
بريطانيا	11	12	14	13	9	12	14	14	15	**16**
فرنسا	10	12	14	16	13	14	16	15	14	**15**
إيران	4	7	8	10	5	11	16	22	15	**14**
الإمارات العربية المتحدة	2	2	4	9	4	4	5	12	10	**8**
دول أخرى	94	110	136	165	125	151	191	195	213	**213**
الإجمالي	190	225	277	334	243	299	376	389	403	**400**

الجدول 1 حجم المبادلات التجارية بين تركيا وبقية الدول

بلغ حجم المستوردات التركية في العام 2014 حوالي 242 بليون دولار، بقيت روسيا هي أكبر المصدرين لتركيا خلال الأعوام من 2005 إلى 2014 حيث شكلت حصة روسيا ما يقارب 10.4% في العام 2014، تليها الصين بحصة 10.3%، تليها ألمانيا بحصة 9.2%، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بحصة 5.3%، ثم إيطاليا بحصة 5.0%، ثم إيران بحصة 4.1%؛ يُلاحظ أن بين أكبر 20 مصدر لتركيا توجد فقط الإمارات العربية المتحدة كدولة عربية بحصة 1.3%.[6]

2.4 قطاع الطاقة

بلغ استهلاك الطاقة الأولية في تركيا خلال العام 2013 حوالي 119 مليون طن مكافئ نفطي (أكثر من استهلاك سوريا في عام 2010 بخمس مرات)، تشكل الطاقة المستوردة 74% منه. تتوزع الطاقة الأولية المستهلكة إلى 32% غاز طبيعي، 29% نفط ومنتجاته، 27% فحم، و12% طاقة مائية ومتجددة. تم توليد حوالي 240 تيرا وات ساعي في نفس العام، حيث تشكل الكهرباء المولدة من الغاز 44%، من الفحم 27%، ومن الطاقة الهيدروليكية 25%. يشكل الغاز الطبيعي 25% من الاستهلاك النهائي للطاقة كما يوضح الشكل 2.[7]

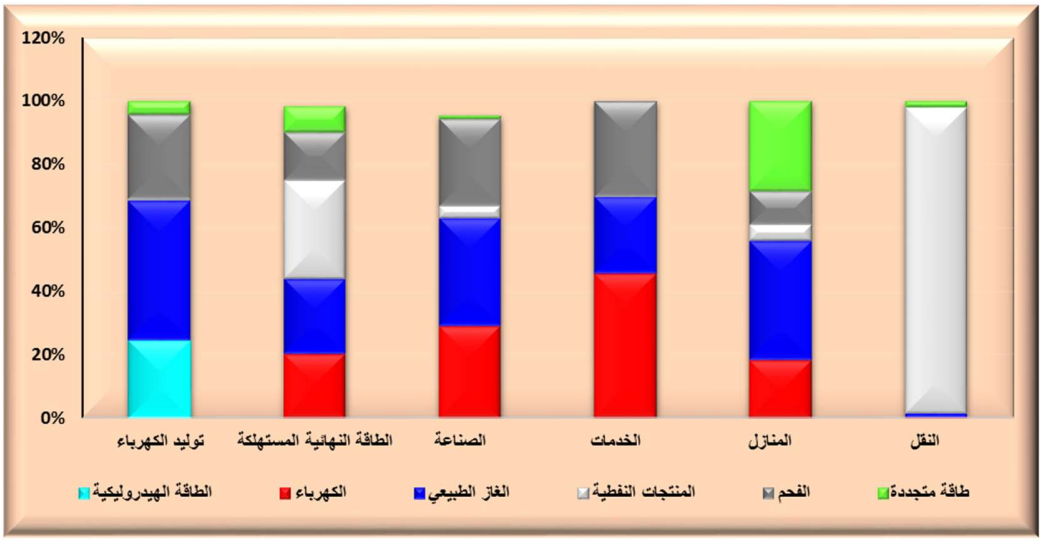

الشكل 2 توزع الاستهلاك النهائي للطاقة حسب القطاع الاقتصادي وحسب الوقود

تستورد تركيا 98% من حاجتها للغاز، و95% من حاجتها للنفط، و55% من حاجتها للفحم. من الواضح أن أهم مشاكل تركيا الاقتصادية هي أنها بلد يعتمد على استيراد الطاقة بشكل كبير بسبب ندرة وجود مصادر الطاقة الطبيعية فيها باستثناء الطاقة الهيدروليكية (الطاقة المولدة من جريان المياه) التي وصلت تقريبا لحدها الأقصى[8].

استوردت تركيا فقط 3% من نفطها المستورد من روسيا في العام 2014، الحصة الأكبر كانت مستوردة من العراق 27% ثم من إيران 26% ثم من السعودية 10%. لكنها تعتمد بشكل أساسي على استيراد الغاز من روسيا عبر الأنابيب حيث استوردت من روسيا في نفس العام 56% من الغاز المستورد، 18% من إيران، و11% من أذربيجان. وتبلغ حصة الغاز الطبيعي المسال LNG 15% من مجمل الغاز المستورد، وهو يأتي بشكل أساسي من الجزائر وقليل من قطر الجدول 2.

استيراد الغاز إلى تركيا 2014	بليون متر مكعب	النسبة
روسيا	27	56%
آذربيجان	5	11%
إيران	9	18%
LNGمن قطر	1	2%
LNGمن الجزائر	4	8%
LNGمن دول أخرى	2	4%
الكلي	48	100%

الجدول 2 مصدري الغاز الطبيعي إلى تركيا خلال عام 2014

انخفضت قيمة كثافة الطاقة الأولية في الناتج المحلي الإجمالي، وفق القيمة الشرائية، حوالي 5% ما بين العامين 1990 و2012، من مستوى 3.8 إلى 3.6 MJ/$2011 PPP GDP، وهي مستويات أقل من المعدل العالمي ومن معدل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ يشير هذا المعدل لتحسن بطيء في زيادة مردودية التقنيات الطاقية في تركيا مقارنة بمعدل تحسنه في أوروبا، فرغم أن مستويات كثافة الطاقة الأولية

في تركيا أقل منها في الاتحاد الأوروبي، إلا أن تحسن هذه المستويات في الاتحاد الأوروبي خلال نفس الفترة بلغ 30%.[9]

تواجه تركيا تحديا أساسيا في مجال الطاقة، بسبب ندرة مصادر الطاقة الطبيعية في أراضيها، لمواكبة النمو الاقتصادي السريع نسبيا، فقد بلغ معدل النمو السنوي بعد العام 2000 لاستهلاك الطاقة الأولية حوالي 4%، والكهرباء حوالي 5%، وهذا نمو يتطلب استثمارات عالية في مجال الطاقة واستيرادها.

القطاع العسكري[10]

تركيا عضو أساسي بحلف الناتو، وهي تمثل القوة العسكرية الثانية بعد الولايات المتحدة الأميركية من حيث عدد القوات المسلحة والتجهيز العسكري. بلغ عدد العناصر الفاعلين بالجيش التركي في العام 2015 حوالي 410500، تعتمد تركيا في تسليح جيشها على استيراد الأسلحة وخاصة المتطورة منها (الشكل 3)، بالإضافة للسلاح المصنع محليا وفق اتفاقيات شراكة مع شركات غربية؛ احتلت تركيا وفق مؤشر SIPRI المرتبة الثامنة في حجم مستوردات السلاح بين العامين 2005 و2015، حيث بلغ مجموع استيرادها من السلاح خلال هذه الفترة حوالي 12.4 بليون دولار (الشكل 4)؛ واحتلت المرتبة التاسعة عشر بين الدول المصدرة للسلاح خلال نفس الفترة بحجم قارب 1.4 بليون دولار. بلغ حجم الإنفاق العسكري التركي ما بين العامين 2000 و2015 حوالي 297 بليون دولار (وفق السعر الجاري)، وبهذا كانت بالمرتبة السابعة عشر عالميا من حيث الإنفاق العسكري، لكن هذه المصاريف ما زالت لا تتجاوز 8% من المصروفات الحكومية، وهي نسبة منخفضة مقارنة ببقية دول العالم ودول المنطقة (مثلا هذه النسبة هي: 15% في إيران وإسرائيل، 27% في السعودية، 11% في روسيا والولايات المتحدة الأميركية).

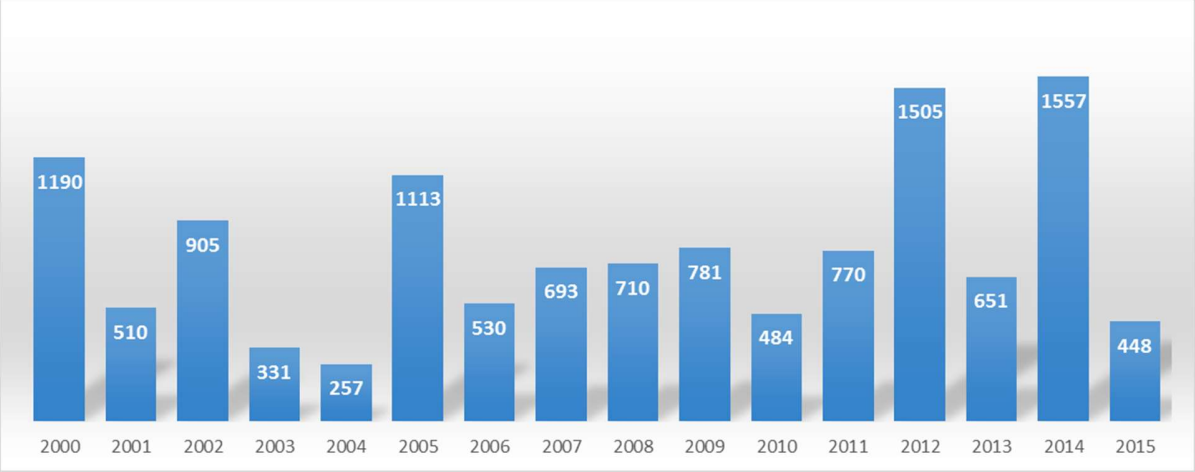

الشكل 3 استيراد الأسلحة إلى تركي حسب السنة (مليون دولار بأسعار 1990)

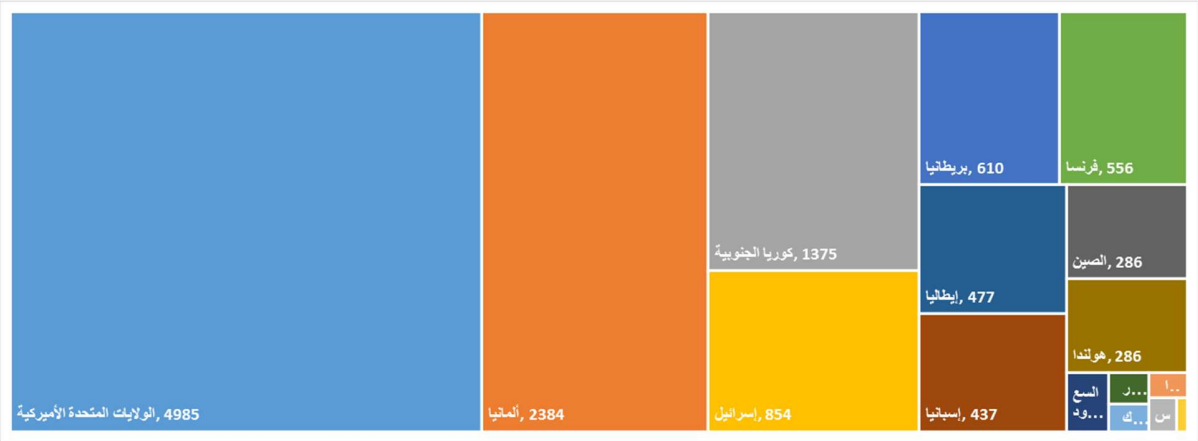

الشكل 4 استيراد الأسلحة إلى تركيا بين العامين 2000 و2015 حسب المُصدر (مليون دولار بأسعار 1990)

أكبر مصدر للأسلحة إلى تركيا خلال الفترة 2000 إلى 2015 هو الولايات المتحدة الأميركية، بنسبة 40%، تليها ألمانيا بنسبة 19%، تليها كوريا الجنوبية بنسبة 11%، ثم إسرائيل بنسبة 7%، بينما كانت نسبة الاستيراد من روسيا فقط 0.3.

وفق تصنيف "القوة النارية العالمية Global Firepower" للعام 2016 حسب مؤشر القوة Power Index فإن تركيا تصنف كقوة عسكرية في المرتبة الثامنة عالميا، والرابعة في حلف الناتو[11]؛ بعض المؤسسات الأخرى قد تختلف قليلا في منهجية التقييم للقوة العسكرية لكن تركيا تبقى من الدول العشر الأقوى عسكريا في العالم، فوفق تقرير مجموعة كريديت سويس Credit Suisse للعام 2015 "نهاية العولمة أو عالم متعدد الأقطاب؟" فإن تركيا تقع في المرتبة العاشرة عالميا من حيث القوة العسكرية[12].

الترتيب	الدول حسب القوة العسكرية	مؤشر القوة	عدد القوات المسلحة الفاعلة	الميزانية السنوية (بليون دولار)
1	الولايات المتحدة الأميركية	0.0897	1400000	**601**
2	روسيا	0.0964	766055	**84.5**
3	الصين	0.0988	2333000	**216**
4	الهند	0.1661	1325000	**50**
5	فرنسا	0.1993	202761	**62.3**
6	بريطانيا	0.2164	146980	**60.5**
7	اليابان	0.2466	247173	**41.6**
8	تركيا	0.2623	410500	**18.2**
9	ألمانيا	0.2646	179046	**40.2**
10	إيطاليا	0.2724	320000	**34**

الجدول 3 أقوى عشر دول عسكريا في العالم وفق موقع Global Firepower للعام 2016 (مؤشر القوة =0.0 يعني القوة العسكرية العظمى)

مؤشرات سكانية[13]

ترافق التحسن الاقتصادي مع تحسن في مستوى معيشة السكان في تركيا، فقد انخفض المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط فقر 3.10 دولار في اليوم للفرد (تعادل القوة الشرائية 2011) من 10% في عام 2002 إلى

3% في عام 2012 نسبة لعدد السكان. لكن المشكلة المقيمة في تركيا للآن هو التباين في معدلات التنمية السكانية جغرافيا لعدة أسباب، منها المشكلة الكردية، ومشكلة الفساد الإداري. فبالنظر لبعض مؤشرات التنمية البشرية يمكن ملاحظة تباين فيما بينها، فنسبة الأطفال المتسربين من التعليم الابتدائي لم تتحسن خلال العقدين الماضيين (الشكل 5)، بينما ارتفعت نسبة العاملين المؤهلين جامعيا؛ هذا التباين يعود للعديد من الأسباب التي بينتها دراسة موسعة من قبل منظمة اليونيسف، منها تباين مستويات الحياة بين المدينة والريف، وبين الولايات التركية، حيث تعاني المنطقة الشرقية من ضعف واضح في معدلات التنمية البشرية[14].

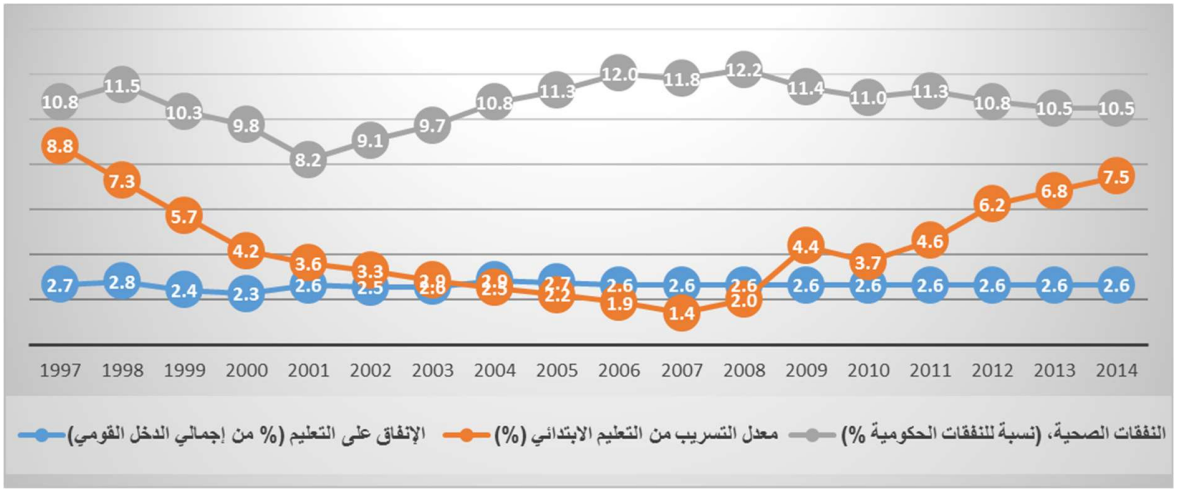

الشكل 5 مؤشرات حول التعليم والصحة في تركيا

تظهر المؤشرات تحسنا ملحوظا في القطاع الصحي، فقد انخفض عدد وفيات الأطفال الرضع من 76829 في عام 1990 إلى 17395 في عام 2014؛ كما ارتفع معدل العمر الوسطي من 64 سنة في عام 1990 إلى 75 سنة في عام 2014.

كما تحسن وضع المرأة نسبيا في تركيا كما هو واضح من المؤشرات المبينة في الشكل 6، حيث ارتفعت نسبة الإناث في التعليم الثانوي من 40% في عام 1997 إلى 49% في عام 2014، وارتفعت نسبة الإناث ضمن الكادر الأكاديمي من 33% إلى 42% بين نفس العامين.

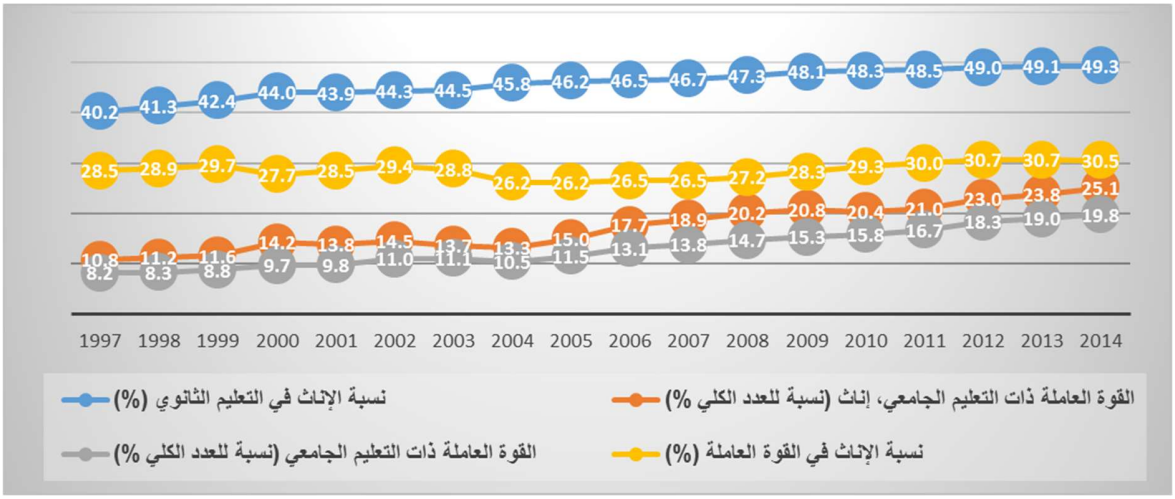

الشكل 6 مؤشرات سكانية حول وضع المرأة في تركيا

ما زالت تركيا تعاني من مشكلة العطالة عن العمل التي وصلت لحوالي 10% في العام 2014 كما يبين الشكل 7، والملاحظ أنها أعلى بين الإناث بحوالي 3%.

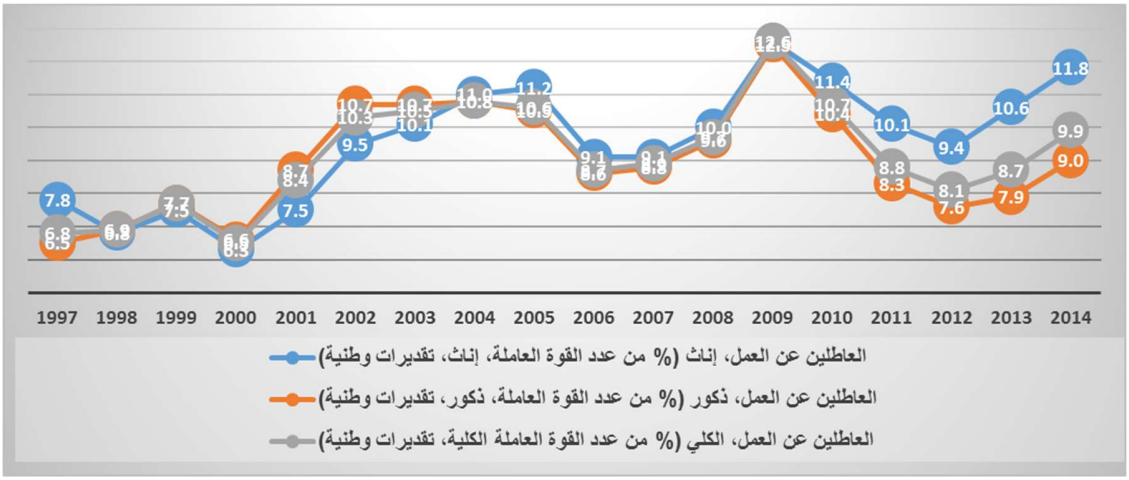

الشكل 7 مؤشرات نسب العطالة عن العمل

3 علاقات تركيا الدولية

منذ عشرينات القرن الماضي، ومع وصول مصطفى كمال أتاتورك للحكم، توجهت تركيا استراتيجيا نحو الغرب، فأصبحت تركيا حليفا أساسيا للغرب الرأسمالي في مواجهة المعسكر السوفياتي؛ بعد الحرب العالمية الثانية انضمت تركيا لحلف الناتو العسكري عام 1952، وبقيت عضوا أساسيا وفاعلا في العديد من نشاطات وتحركات حلف الناتو.

تأسست علاقات متينة وقوية بين تركيا والولايات المتحدة الأميركية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وكانت تركيا ضمن مشروع ترومان، حيث قدمت الولايات المتحدة الدعم الاقتصادي والعسكري لتركيا، وتابعت هذا الدعم خلال الحرب الباردة، لإبعاد شبح التمدد السوفييتي عبر تركيا، فقد أيدت تركيا بفعالية مبدأ أيزنهاور، وتعاونت سياسيا لدرجة كبيرة مع السياسة الأميركية؛ هذه العلاقة شابها بعض البرود بسبب الأزمة القبرصية في السبعينات، وبعض المناكفات السياسية الإعلامية بسبب القضية الأرمنية، كما كانت حرب العراق في عام 2003 أحد مصدر المشاكل بين البلدين، لكن استطاع الطرفان تجاوزها واستيعابها؛ في السنتين الأخيرتين ظهرت مشاكل أكثر جوهرية بسبب علاقة الأميركيين مع الأكراد في شمال سوريا، لكن على ما يبدو أن الطرفين توصلوا لنوع من التفاهم الذي أرضى الأتراك. بالمجمل العلاقات الأميركية التركية علاقات عميقة وقوية سياسيا واقتصاديا والأهم عسكريا.

انضمت تركيا إلى الهيئة الأوروبية الاقتصادية عام 1963 كعضو مراقب، لكن مشاكل سياسية عديدة واجهت العضوية الكاملة لتركيا في الهيئة الأوروبية، بسبب الأزمة مع اليونان وقبرص، وأيضا بسبب مشاكل تركيا الداخلية في فترة السبعينات. لكن في عام 1996 تم توقيع اتفاقية الوحدة الأوروبية التركية الجمركية التي

رفعت الكثير من الحواجز الجمركية بين الطرفين. في عام 1999 تم اعتبار تركيا دولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، هذا الوعد أحيط بشروط أوروبية تطالب تركيا بإصلاحات كثيرة تنسجم مع معايير الاتحاد، وقد اعتبرت الحكومة التركية في عام 2005 الانضمام للاتحاد الأوروبي من أهم أولياتها؛ وما زالت المفاوضات الصعبة مستمرة بين الطرفين، لكن تعوقها العديد من المشاكل السياسية. إلا أن صعوبات الانضمام لم تؤثر على تحسن العلاقات الاقتصادية بين الطرفين كما ذكر آنفا.

كانت تركيا أول دولة مسلمة اعترفت بدولة إسرائيل في 28 آذار 1949، وقد تم تأسيس علاقات جيدة بين البلدين، خاصة في مجال العلاقات العسكرية والأمنية؛ بدءا من عام 1996 تم توقيع ثلاث اتفاقيات بين الطرفين لتحرير التجارة ومنع الازدواج الضريبي وتشجيع الاستثمار. بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا تحسنت العلاقات الاقتصادية التركية الإسرائيلية بشكل مطرد، رغم مرورها ببعض التباطؤ بعد العام 2009، فقد بلغ حجم التجارة بين الطرفين في عام 2011 حوالي 4.4 بليون دولار[15].

تحسنت علاقات تركيا مع روسيا باطراد سريع بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، وترافق هذا التحسن بتوسع كبير في العلاقات الاقتصادية كما مرّ سابقا؛ بالإضافة لذلك فإن روسيا قد باشرت مشروع بناء أول محطة طاقة نووية في تركيا باستطاعة 4 غيغا وات وبتكلفة تقريبية تعادل 20 بليون دولار. واجهت العلاقات التركية الروسية بعض التأزم بعد إسقاط المقاتلة الروسية في شمال سورية، لكن هذه الأزمة مرت وانتهت بعد أن فرضت المصالح الاقتصادية والجيوسياسية أوليتها.

تحسنت علاقات تركيا بإيران باطراد وسرعة منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، بعد فترة فتور امتدت منذ الثورة الإيرانية؛ يشترك البلدان في العديد من الهموم السياسية الإقليمية، فالاثنان يعانيان من هاجس القضية الكردية، ومن الأزمة المستمرة في العراق، والاثنان يهمهما نسج علاقات قوية مع وسط آسيا؛ العلاقات الاقتصادية التركية الإيرانية في تحسن وتشابك مستمر، فإيران أحد المصدرين الأساسيين للنفط والغاز إلى تركيا، كما أن الشركات التركية توسعت استثماراتها في إيران وخاصة في المجال العقاري.

اتسمت علاقات تركيا بالبلاد العربية، بعد الحرب العالمية الثانية، بالهدوء والبطء سواء سياسيا أو اقتصاديا؛ بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم تحسنت علاقات تركيا مع البلاد العربية، وخاصة مصر وسورية ودول الخليج العربي؛ وتُوّج هذا التحسن في مشروع خط الغاز العربي التركي الذي كان مخططا له تصدير الغاز الطبيعي من مصر إلى تركيا عبر الأردن وسورية؛ لكن انقلاب المشير السيسي في مصر، بعد فشل حكومة الإخوان المسلمين، أدخل العلاقات التركية المصرية في حالة توتر عميقة. ما زالت دول الخليج العربي على علاقة هادئة مع تركيا، لكن دون نتائج كبيرة على مستوى العلاقات الاقتصادية، وما زالت الإمارات العربية المتحدة تملك أفضل العلاقات الاقتصادية مع تركيا بين دول الخليج.

تتسم علاقات تركيا بالصين بالحذر، وأحيانا بالتوتر بسبب علاقات تركيا مع شعوب الأويغور في الصين[23]، والذين يعتبرون عرقيا أحد الشعوب التركية. لكن التوتر السياسي بين البلدين لم يمنع تحسن العلاقات الاقتصادية بينهما.

3.1 الخلاصة

تركيا الآن تعتبر نسبيا دولة قوية اقتصاديا وعسكريا، تسير في طريق الصعود الاقتصادي بثقة، وتملك علاقات متوازنة سياسيا مع الكثير من الدول؛ لكنها مع ذلك ما زالت معتمدة على علاقاتها التاريخية الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع الغرب لحد كبير، وأيضا تعاني من مشكلة جوهرية هي حاجتها المتنامية للطاقة، والتي تجعلها معتمدة لحد كبير على روسيا وإيران.

4 تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم

4.1 مقدمة

بعد وصول حزب العدالة والتنمية التركي للحكم عام 2002، انتقلت تركيا لمرحلة جديدة في تاريخها؛ مرحلة إعادة ترتيب لبنية الدولة التركية، نجحت في محورين أساسيين داخليين: الأول هو تطوير الجهاز الإداري الحكومي والبنية التحتية لاستقبال الاستثمارات الأجنبية، التي كان لها دور كبير في دفع الاقتصاد التركي للأمام؛ والإبعاد التدريجي لسلطة لعسكر عن الدولة وأجهزتها؛ وكذلك نجحت خارجيا في شبك علاقات متوازنة سياسية واقتصادية مع الغرب والشرق، وتوسعت خصوصا نحو الشرق الآسيوي، وروسيا، والمنطقة العربية، وكذلك إفريقيا، بعد أن كانت تركيا لا ترى سوى جهة الغرب.

هذه النجاحات حققت الاستقرار والثقة اللازمة لإعادة دفع عجلة الاقتصاد التركي بعد مصاعب اقتصادية كبيرة عانت منها تركيا خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وشجعت الاستثمارات الأجنبية التي قفزت بشكل ملحوظ بدءاً من 2002 (الشكل 8). هذا الاندفاع التنموي بتركيا ترافق، واستفاد من التغيرات الدولية بعد سقوط السوفييت، وتأسيس النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأميركية؛ فلقد شهدت السنوات الأولى في الألفية الجديدة اندفاع عدة اقتصاديات في العالم، وليس فقط في تركيا.

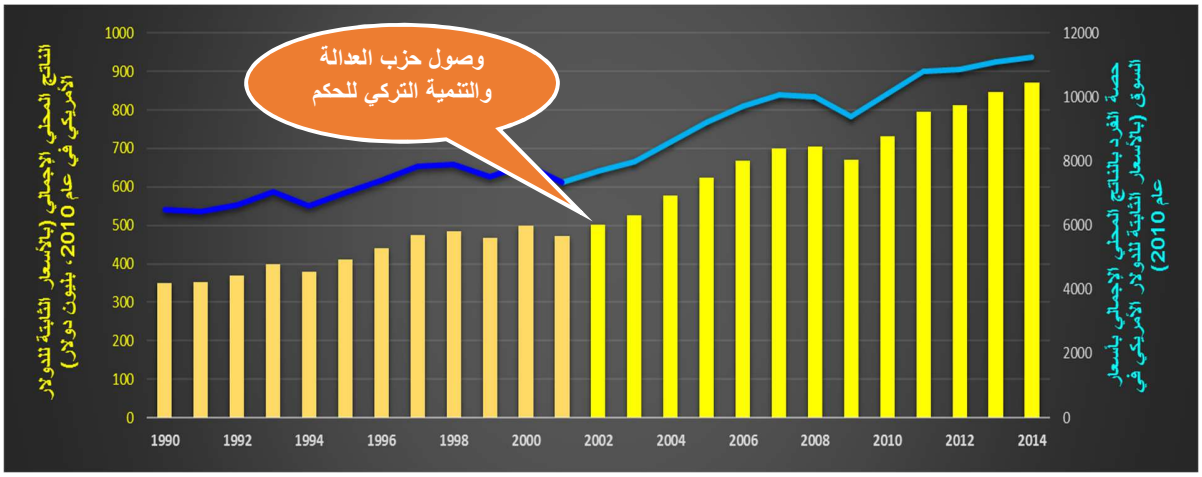

الشكل 8 الناتج المحلي الإجمالي (الأعمدة، المحور اليساري) وحصة الفرد منه في تركيا (الخط المستمر، المحور اليميني) منذ العام 1990

4.2 مقارنة تاريخية

يبين الشكل 9 مقارنة بين النمو السنوي الوسطي لبعض المؤشرات الاقتصادية، ما بين مرحلة وصول حزب العدالة والتنمية AKP إلى الحكم عام 2002 إلى العام 2014، وما قبلها أي بين العامين 1990 و2002، سندعو المرحلة الأولى مرحلة "الآكبي" والثانية مرحلة "قبل الآكبي". حقق الناتج المحلي الإجمالي التركي نموا سنويا بمعدل 4.7 % خلال مرحلة الآكبي، بينما كان 3% خلال مرحلة قبل الآكبي؛ كذلك نما مستوى الدخل الفردي بمعدل سنوي يقارب 3.4 % خلال مرحلة الآكبي من 6878 دولار في العام 2002 إلى

10266[16] دولار في العام 2014، بينما كان معدل النمو السنوي حوالي 1.3 % خلال مرحلة قبل الآكبي. حققت معظم هذه المؤشرات الاقتصادية معدلات نمو أعلى خلال مرحلة الآكبي مقارنة بمرحلة قبل الآكبي، باستثناء كمية الصادرات التركية كما هو موضح بالشكل 9؛ لقد انعكست سياسة الحكومة التركية على تحسن القوة الشرائية والأجور حيث انخفض معدل التضخم[17] من 49% في العام 2000 إلى 6% في العام 2014.

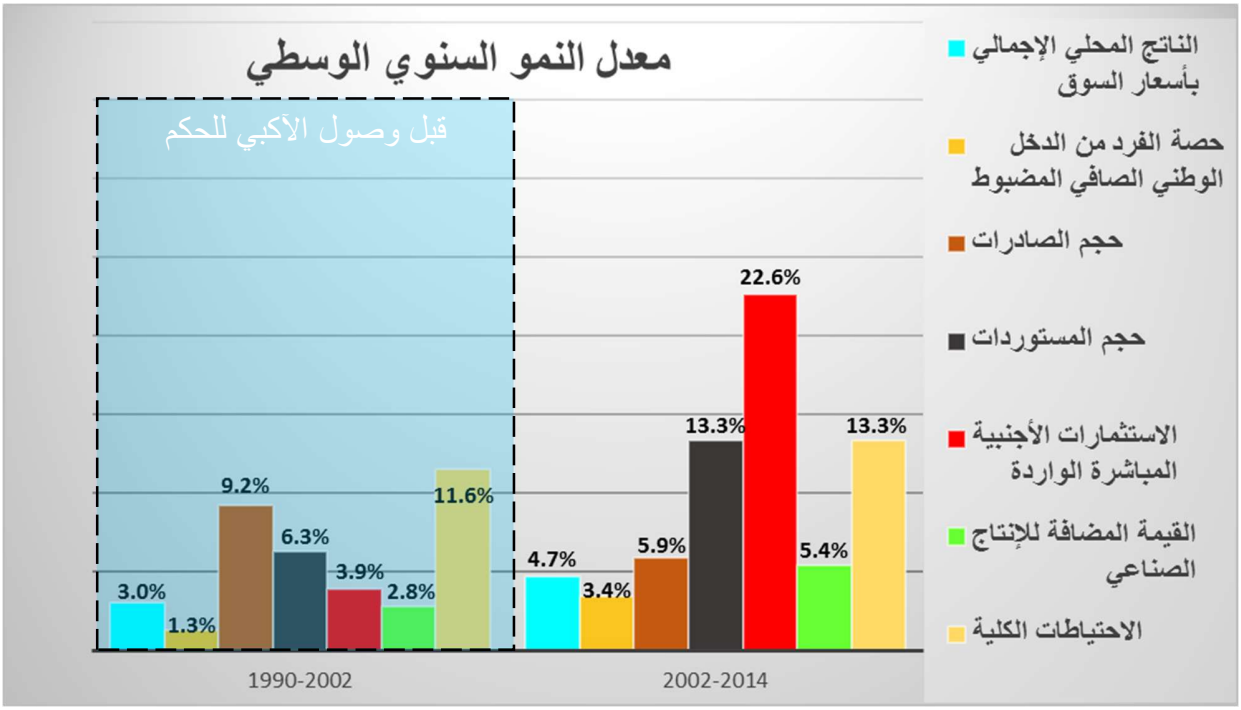

الشكل 9 معدل النمو الوسطي السنوي لبعض المؤشرات الاقتصادية قبل وبعد فترة حكم الآكبي

القفزة الحقيقية في تطور بنية الاقتصاد التركي يمكن ملاحظتها في تسارع زيادة الاستثمارات الأجنبية الوافدة المباشرة، حيث بلغ معدل تزايدها في مرحلة الآكبي حوالي 23% سنويا، مقارنة بحوالي 4% خلال مرحلة قبل الآكبي؛ لقد بلغ حجم هذه الاستثمارات حوالي 12.5 بليون دولار في العام 2014، فقد كان مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال مرحلة ما قبل الآكبي حوالي 12 بليون دولار، بينما بلغ خلال مرحلة الآكبي حوالي 150 بليون دولار[18]، الشكل 10.

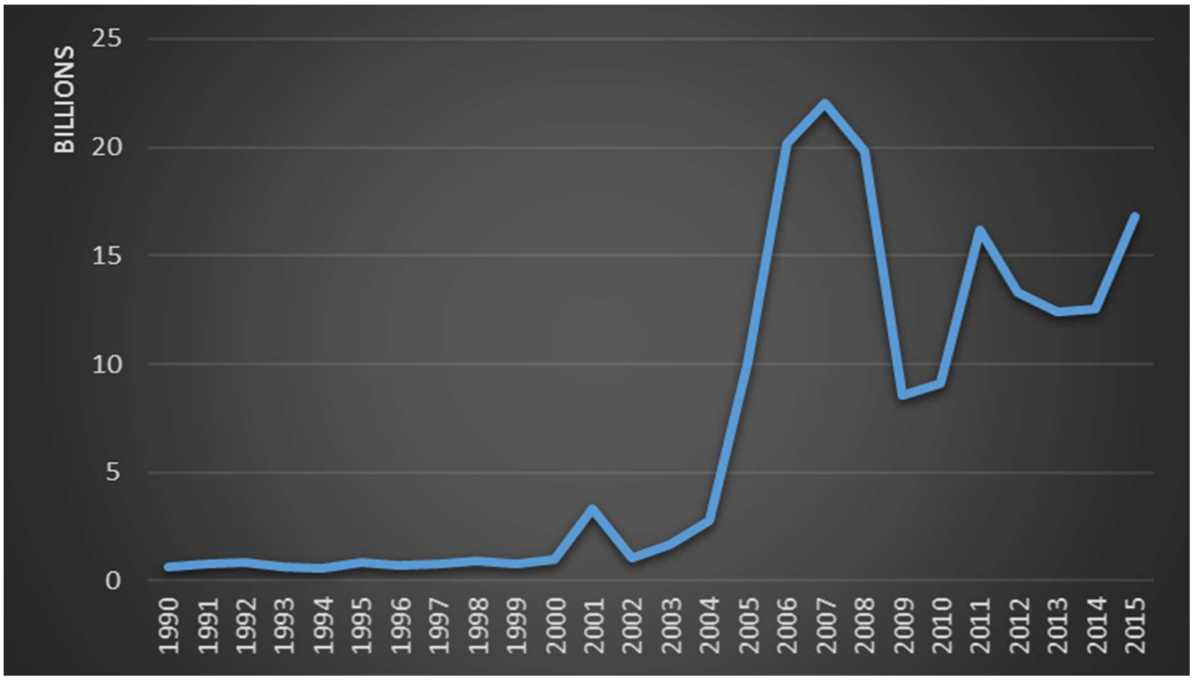

الشكل 10 الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

4.3 مقارنة الحالة التركية ببقية دول العالم

تميزت الألفية الثالثة بتحسن النمو الاقتصادي العالمي مقارنة بفترة التسعينات، فقد نمى الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمعدل سنوي وسطي 4% بين العامين 2000 و2007 (قبل الأزمة المالية العالمية) مقارنة ب 2.7% خلال عقد التسعينات من القرن الماضي؛ حققت تركيا خلال الفترة بين العامين 2000 و2007 نموا سنويا وسطيا في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4.9%، عاد للانخفاض ما بين 2008 و2015 إلى 4.4%؛ لم تكن تركيا فقط من حقق نموا أعلى من المعدل العالمي، فالعديد من الدول الصاعدة اقتصاديا حققت نموا بالناتج المحلي الإجمالي يفوق الذي حققته تركيا، مثل الصين والهند وإندونيسيا وماليزيا والفليبين وفيتنام وكوريا الجنوبية وأيضا الباكستان وكازاخستان وإيران؛ بقيت تركيا تتحرك حول المرتبة الثامنة عشر من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي بين دول العالم ما بين العامين 2000 و2015[19]، بينما قفزت الصين من المرتبة السادسة في العام 2000 إلى المرتبة الثانية في العام 2015، والهند من المرتبة الخامسة عشر إلى المرتبة الثامنة؛

على مستوى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تقف تركيا متأخرة قليلا عالميا، فقد انتقلت من المرتبة 65 في العام 2000 إلى المرتبة 56 في العام 2015 (11524 دولار للفرد)، بينما قفزت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين العامين 2000 و2015 للصين من المرتبة 128 إلى 83 (6400 دولار للفرد)، والهند من المرتبة 156 إلى المرتبة 129 (1800 دولار للفرد).

كان النمو مدفوعا بتأسيس نظام عالمي جديد للسوق بدأ منذ التسعينات بعد سقوط السوفيات، واستقر نسبيا وفق اتفاقيات تحرير التجارة مع بداية الألفية الثالثة، فقد ارتفعت حصة التجارة العالمية ضمن الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 40% عام 1990 إلى 50% في العام 2000 وصولا إلى 58% في العام 2010،

وبلغت العام الماضي 2015 حوالي 60%؛ مكنت الاتفاقيات العالمية الجديدة الرساميل من الحركة بحرية أكثر، فبلغ مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية خلال الفترة من العام 2000 إلى العام 2009 أربع أضعاف ما تم استثماره عالميا خلال الفترة من العام 1990 إلى العام 1999[20]؛ ولا بد من الإشارة هنا أن حصة الولايات المتحدة الأميركية من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية خلال العام 2014 بلغت 20%، وأن حصة الدول الغربية بالإضافة لأستراليا بلغت 75%؛ بلغت حصة تركيا من هذه الاستثمارات حوالي 0.1% وحلت بالمرتبة 42 عالميا بعد إسرائيل التي حلت بالمرتبة 31 بحصة 0.3%، والبرازيل التي حلت بالمرتبة 25 بحصة 0.7%، وروسيا التي حلت بالمرتبة 17 بحصة 1.7%[21].

حققت العديد من الدول تحسنا ملحوظا في رفع القوة الشرائية وخفض معامل التضخم مقارنة بالعام 1990 كما يبين الجدول 4. ارتفع الاحتياطي الكلي[22] لتركيا من 24 بليون دولار في العام 2000 إلى 110 بليون دولار في العام 2015، وهو ارتفاع جيد مقارنة ببقية دول العالم (الشكل 11)، لكنه يبقى أقل نموا مما حققته دول مثل فيتنام والبرازيل والهند وأقل بكثير من الصين (الجدول 5)؛ كما أن حصة الفرد من هذا الاحتياطي في تركيا، ورغم أنها ذات مستوى جيد مقارنة بالدول النامية، إلا أنها أقل منها في البرازيل والصين، وأبطأ بسرعة النمو مقارنة بفيتنام والهند.

معامل التضخم، انكماش الناتج المحلي (سنويا%)	1990	2000	2014
تركيا	58	49	6
إيران	23	25	34
فيتنام	42	12	5
مصر	18	5	9
البرازيل	2700	6	7
الأرجنتين	2077	1	29
الهند	11	4	6
الصين	6	2	2
إسرائيل	16	2	2
سلوفينيا	0	5	1
روسيا	16	38	5
الولايات المتحدة	4	2	2
منطقة اليورو	3	3	1
العالم	8	5	2

الجدول 4 معامل التضخم

حصة الفرد من الاحتياطي الكلي بما فيه الذهب (الأسعار الجارية للدولار)	1990	2000	2015
تركيا	141	372	1405
فيتنام		44	308
مصر	64	202	173
البرازيل	61	188	1715
الهند	6	39	269
الصين	30	136	2483
إسرائيل	1416	3702	10808
سلوفينيا		1607	415
روسيا		189	2554
الولايات المتحدة	693	455	1194

الجدول 5

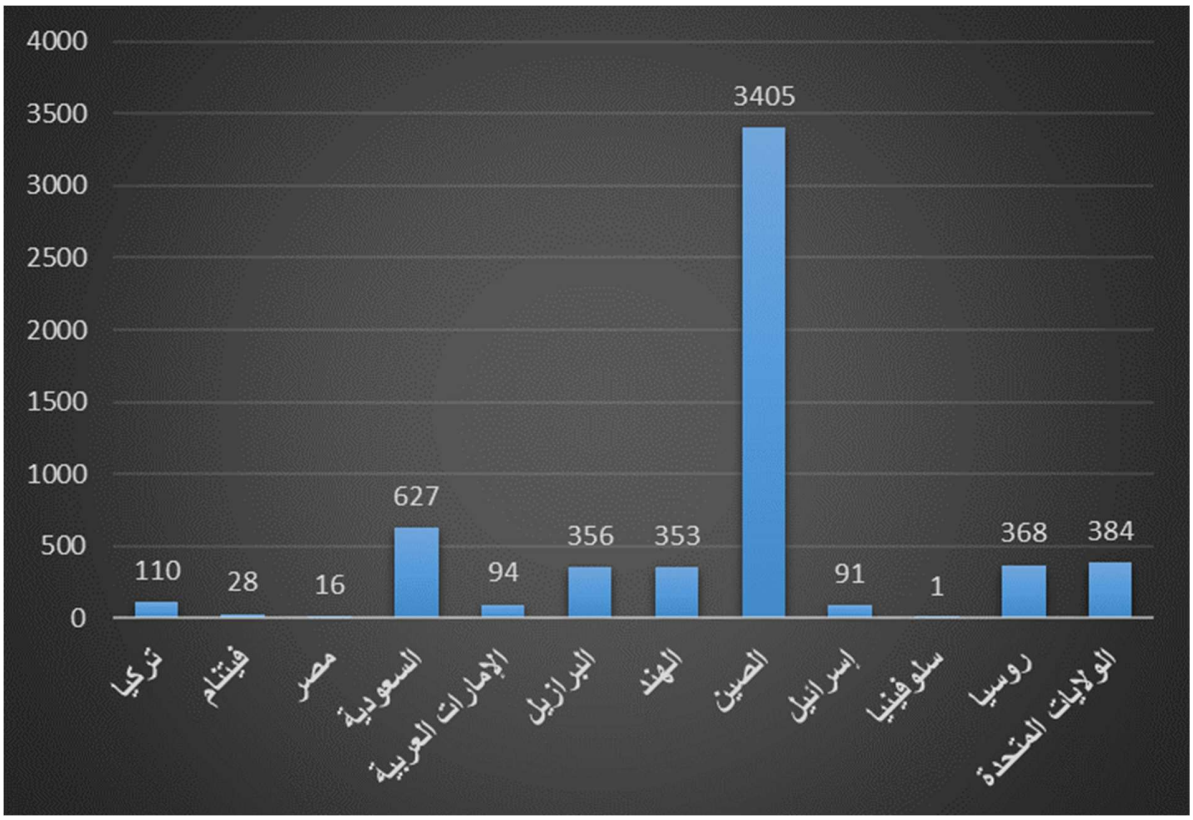

الشكل 11 الاحتياطي الكلي بما فيه الذهب للعام 2015 (بليون دولار بالأسعار الجارية)

يعتبر استهلاك الكهرباء من المؤشرات المهمة للمستوى الاقتصادي والتقني ومستوى الرخاء المعاشي للأفراد؛ فزيادة الاستهلاك تعني أن القطاعات الاقتصادية المنتجة تتوسع، وأن الدخل المادي يرتفع مما يؤدي لارتفاع الاستهلاك المنزلي، فتزداد تكاليف الكهرباء وعدد الأجهزة الكهربائية؛ كما أن هذا المعدل يبين في الدول المتقدمة الغنية تحسن كفاءة التقنيات العاملة على الكهرباء، أما في الدول النامية فهو يشير إلى انتشار الأجهزة الكهربائية، وببعض الحالات قد يكون هذا المعامل مشوشا بسبب عامل الفقد في الشبكة الكهربائية.

يبين الشكل 12 معدل استهلاك الكهرباء للفرد في عدد من الدول بين العامين 2000 و2013، حيث يمكن ملاحظة تزايد استهلاك الفرد التركي بحوالي 66% بين العامين 2000 و2013، وهو معدل أعلى من المعدل العالمي، لكنه يبقى ضمن مستوى الدول الصاعدة اقتصاديا.

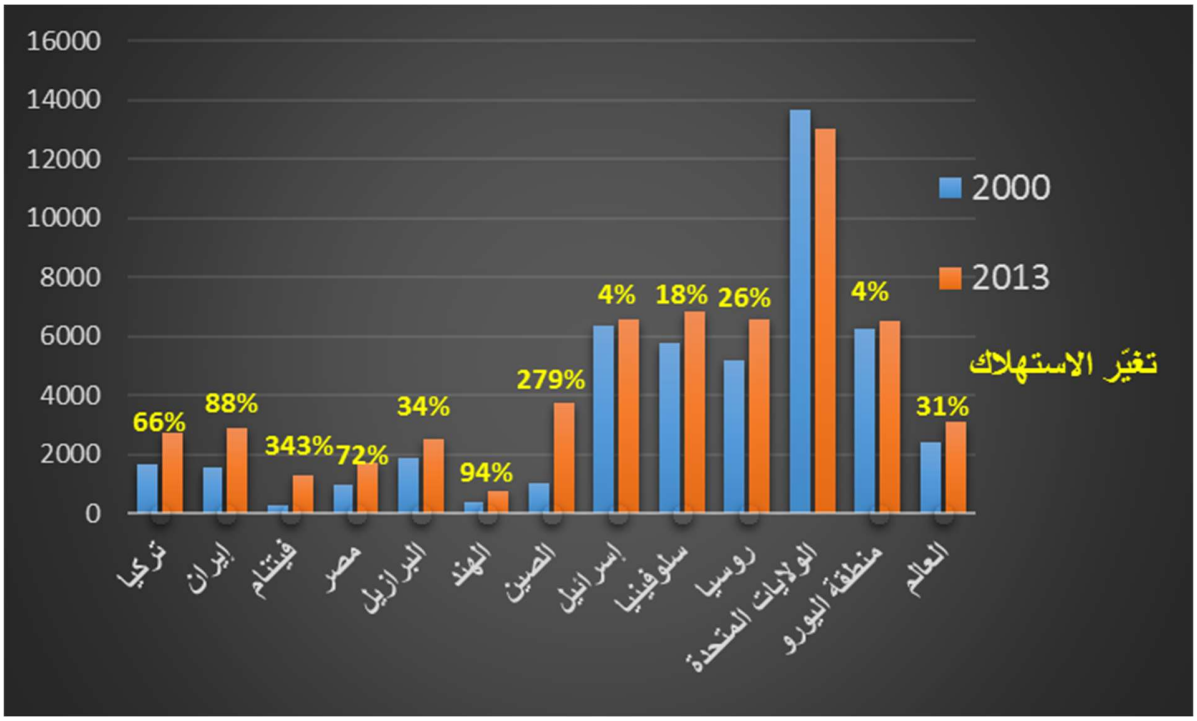

الشكل 12 استهلاك الكهرباء (كيلو وات ساعي لكل شخص)

انعكس التحسن الاقتصادي في تركيا على رفع معدل العمر الوسطي المتوقع من 70 سنة في العام 2000 إلى 75 سنة في العام 2014، وهو ارتفاع أسرع من المعدل العالمي، لكنه يبقى ضمن معدل الدول الصاعدة اقتصاديا وأقل من الدول المتقدمة كما يبين الجدول 6.

معدل العمر الوسطي المتوقع	1990	2000	2014
تركيا	64	70	75
إيران	64	70	75
فيتنام	70	73	75
مصر	65	69	71
البرازيل	65	70	74
الهند	58	63	68
الصين	69	72	76
إسرائيل	77	79	82
سلوفينيا	73	75	80
روسيا	69	65	70
الولايات المتحدة	75	77	79
منطقة اليورو	76	78	82
العالم	65	68	71

الجدول 6

4.4 الخلاصة

إذا لقد حققت تركيا خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية نموا اقتصاديا وتحسنا في مستوى المعيشة ملحوظين، لكن هذا التطور لا يرقى لمستوى ما تم تسميته "المعجزة التركية" مقارنة بإمكانيات البلد الطبيعية والبشرية، ومقارنة بالتطور الذي حصل بدول أخرى بالعالم.

5 هل يمكن لتركيا أن تخرج من الناتو والحلف الغربي؟

ظهرت في الإعلام الغربي، تصريحات لبعض السياسيين الغربيين تتكلم عن "احتمالية" خروج أو إخراج تركيا من الناتو، وكذلك تعالت الأصوات السياسية والإعلامية الغربية المنادية بإبعاد تركيا عن الاتحاد الأوروبي؛ وطبعا تلقف الإعلام العربي هذه الأخبار وزاد عليها الكثير من مخيلة منهج التفسير المؤامراتي.

قد يقال إن خروج أو إخراج تركيا من حلف الناتو لا يعني بالضرورة تدهور العلاقات السياسية والاقتصادية، لكن واقع العلاقات الدولية تاريخيا وحاضرا ينفي ذلك تماما، فالعلاقات بين الدول تقوم على تاريخ من بناء الثقة وتبادل المصالح، وخروج تركيا من حلف الناتو، إن حصل، سيكون أهم مؤشر على تراجع الثقة بين الطرفين، وتراجع الثقة سيستدعي حكما تراجع العلاقات الاقتصادية، خاصة في مجال الاستثمار، لأن رؤوس الأموال بحاجة أولا للثقة والحماية القانونية والسياسية قبل أن تقدم على الاستثمار في بلد ما؛ كذلك فإن خروج تركيا من الحلف هو شكل من أشكال العقوبة التي ستترافق حكما مع تجميد أو إلغاء الاتفاقيات الاقتصادية بين الغرب وتركيا، والتي تمنح الطرفين ميزات تجارية في الوصول الأسهل للأسواق. من ناحية ثانية، تملك العديد من الدول علاقات اقتصادية جيدة، لكن بدون تعاون عسكري حقيقي، مثل علاقات روسيا والصين مع الغرب، أو مثل علاقات تركيا مع روسيا، أي أن العلاقات الاقتصادية لا تستدعي حكما علاقات عسكرية قوية؛ لكن العكس ليس صحيحا، العلاقات العسكرية التحالفية القوية تنتج أو تترافق بالضرورة مع علاقات اقتصادية وسياسية متينة، مثل تركيا والغرب، وعلاقات أوروبا الغربية بالولايات المتحدة. إن تداعي العلاقات العسكرية التركية الغربية سيستدعي حكما انتقال العلاقات السياسية والاقتصادية بين الطرفين للتنافر والتداعي السريع أيضا.

نعود للسؤال الأساسي " هل يمكن لتركيا أن تخرج من الناتو والحلف الغربي؟"، بعدما ذكرناه آنفا من حقائق مثبتة بالأرقام يمكن الإجابة على هذا السؤال من ناحيتين:

5.1 الناحية التركية:

الأرقام المذكورة سابقا تبين بوضوح وبشكل قطعي أن تركيا لا يمكنها المخاطرة بتحالفها مع الغرب اقتصاديا وسياسيا بضرب التحالف العسكري؛ فتركيا تعتمد بقوتها الاقتصادية بشكل كبير على الغرب، سواء كشريك تجاري مصدر ومستورد له حصة تصل تزيد عن 40% من كامل التجارة التركية، أو كمستثمر يمتلك 80% من الاستثمارات في تركيا، أو كشريك في نقل التقنيات الحديثة؛ هذا عدا عن الاتفاقيات الاقتصادية العديدة بين تركيا وأوروبا والولايات المتحدة التي تمنح تركيا نقاطا إضافية عالية الأهمية في السوق العالمي.

من الناحية العسكرية، ورغم امتلاك تركيا لبعض الصناعات العسكرية المتقدمة بالمقارنة مع دول العالم الثالث، إلا أنها ما زالت تعتمد كليا على التقنية العسكرية الغربية، وبجيش ضخم مثل الجيش التركي لا يمكن بسهولة وخلال سنين معدودة استبدال السلاح الغربي بغيره؛ والناحية الأهم أن المدرسة العسكرية التركية هي مدرسة غربية أساسا وتاريخهما الطويل يضع صعوبات كبرى أمام انفكاك تركيا العسكري عن الغربي؛ وطبعا عوامل وقنوات التعاون اللوجستي والمخابراتي القوية والمتينة والمبنية على ثقة تاريخية لا تقل أهمية عن الأسباب التقنية والمعنوية.

لا يوجد بلد أو حلف آخر يمكن أن يعوض تركيا اقتصاديا وتقنيا وعسكريا عن الغرب؛ فلا الصين تملك هذا الهدف أصلا بسياستها الخارجية حتى مع أقرب حلفائها في آسيا (أي تعويض الشريك الغربي لأي بلد، فالصين نفسها تملك أكبر شراكة مع الغرب)، وكذلك فتاريخ العلاقات الصينية التركية مليء بالمشاكل السياسية[23] وخاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم بسبب أزمة قومية الأيغور في الصين[24]. أما روسيا ورغم محاولتها المضنية بالاستقلال عن التبعية للاقتصاد والسوق الغربي، فهي ما زالت لحد كبير تعتمد على أوروبا، ومع ذلك إذا افترضنا أن روسيا تريد الحلول مكان الغرب كشريك لتركيا، هي لا تستطيع ذلك اقتصاديا وعسكريا. علاقات تركيا مع بقية دول العالم، طبعا، تحسّن وتزيد من قوة تركيا في السوق العالمي، لكنها تبقى أقل بكثير من أن تعوض الشراكة مع الغرب.

إذا من الناحية التركية فالخروج من الحلف الغربي عسكريا وبالتالي اقتصاديا وسياسيا، أو تراجع هذه الشراكة هو احتمال غير وارد خلال على الأقل العقدين القادمين، لأن ذلك يمثل انتحارا بالنسبة لتركيا.

5.2 من الناحية الغربية

قد يكون اعتماد أوروبا والولايات المتحدة اقتصاديا، والناتو كحلف عسكري على تركيا أقل بكثير من اعتماد تركيا عليهم، لكن أيضا هذا لا يعني أن تركيا رقم مهمل يمكن للغرب التخلي عنه. فمن الناحية الجيوسياسية، تركيا هي بوابة أوروبا إلى الشرق، وبنفس الوقت الجدار القوي أمام الشرق المليء بالمشاكل، فمهما تطورت التقنيات والطرق الجوية بين بلدان العالم، فإن التواصل الجغرافي لن يفقد أهميته الكبرى في حال الجيران مثل تركيا وأوروبا، وقد رأينا أي أزمة وقعت بها أوروبا يوم تخلت تركيا عن دورها بأن تكون جدارا عازلا، عندما تدفق مئات آلاف اللاجئين إلى أوروبا في العام 2015. كما أن للتواصل الجغرافي أهميته الكبرى عسكريا، فرغم أن العالم أصبح بعيد جدا عن احتمالات الحروب الكبرى العالمية خاصة مع الأوروبيين، إلا أن ذلك لا يعني أن تغامر أوروبا بتحويل بلد حليف تاريخيا على حدودها الشرقية إلى عدو أو حتى بلد غير حليف بحجم تركيا.

من الناحية الاقتصادية، ومع ترسخ النظام العالمي الجديد واشتداد التنافس في السوق العالمي، فإن القاعدة الأساسية في هذا السوق لم تتغير عند كبار المسيطرين عليه كالغرب وهي: لا يوجد شريك اقتصادي غير مهم لأنه صغير نسبيا؛ وتركيا ليست شريكا اقتصاديا صغيرا بكل الأحوال، بل هي شريك ذو حجم جيد اقتصاديا، وسوق كبير يضم 80 مليون مستهلك ذوي قدرة شرائية أعلى من الكثيرين في إفريقيا أو آسيا. كما أن النظام العالمي الجديد يشهد صعودا لأحلاف اقتصادية جديدة تقودها الصين وروسيا، خاصة في آسيا، وليس من مصلحة الغرب التخلي عن شريك بقوة تركيا الاقتصادية والسياسية في آسيا.

من الناحية السياسية، أعلنت الولايات المتحدة الأميركية منذ العام 2011 عن استراتيجيتها الجديدة للعقدين القادمين، التي سمتها Pacific Pivot والتي تضمن التركيز على وسط آسيا والمحيط الهادي، وتركيا تعتبر وفق هذا المنظور من أهم جسور العبور إلى وسط آسيا، لأسباب جغرافية وتاريخية وثقافية، وهي مع إيران وروسيا والصين الضمانات الأهم لاستقرار المنطقة، والشريك الأساسي أيضا للصين وروسيا.

من الناحية العسكرية، قد تكون تركيا كقوة عسكرية تصنف رابعا في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، لكنها من حيث حجم الجيش العامل هي القوة الثانية ضمن هذا الحلف، وهذا الجيش من حيث العدد يفوق الجيش الفرنسي والبريطاني معا، وله تاريخ من المشاركات الفاعلة مع الناتو، فليس التخلي عنه قرار عسكري بسيط، ممكن أن يحصل بسبب أزمات يمكن تسميتها بأزمات عابرة. قد يجادل البعض أن عصر الحروب العالمية بين القوى الكبرى بالعالم قد ولى، وهذا صحيح، لكن تاريخ وواقع العلاقات الدولية يقول ببساطة أن التجهيز والتحضير العسكري ليس نتيجة فقط لوجود عدو مباشر، أو تهديد بحرب مباشرة، بل هو أحد مستلزمات القوة الاقتصادية والسياسية، فما زالت المصاريف العسكرية لكل دول العالم وخاصة الولايات المتحدة في تصاعد مستمر، وانتشارها العسكري بالعالم لم يتراجع، بل إن حلف الناتو قد زاد من تواجده بالسنوات الماضية في شرق أوروبا قرب الأراضي الروسية، وبالتالي فإن الخطر من شرق أوروبا ليس خطرا عسكريا مهملا في الاستراتيجية الغربية، فموقع وحجم تركيا قرب روسيا وعلى حافة وسط آسيا وإيران

والشرق الأوسط يزيد من أهميتها العسكرية استراتيجيا؛ فلا يمكن لحلف الناتو أن يتخلى عن تركيا فقط لأن رئيسها يتكلم أحيانا بغضب على الإعلام، ويتهم الغرب بحبك مؤامرة ضده.

بالواقع تركيا، وتحت حكم حزب العدالة والتنمية، لم تقدم على أي إجراء مهم يمكن تصنيفه أنه عدائي أو تصادمي ضد حلف الناتو أو الغرب؛ ففي حرب العراق 2003 تحفظت تركيا على تلك الحرب ولم تقدم الدعم الكامل العسكري، بينما أن دولا مهمة بالناتو عارضت الحرب مثل فرنسا وألمانيا أكثر مما فعلت تركيا، وقد كان لتركيا أسبابها المفهومة أميركيا؛ كما أن سياستها بقيت منسجمه مع السياسة الغربية في الشرق الأوسط، سواء من حيث استمرار العلاقات القوية مع إسرائيل (تبادل الاتهامات والتصريحات السياسية الغير ودودة بين الطرفين لم يصاحبه تراجع بالعلاقات الاقتصادية والعسكرية)، أو مع الدول العربية، بل حتى إن علاقة تركيا مع إيران كانت مصدر ارتياح للغرب لإبقاء قناة خلفية مع النظام الإيراني؛ أما في سوريا فلم يتناقض الموقف التركي مع الغربي استراتيجيا خلال خمس سنوات من الأزمة السورية، إلا بالمراحل الأخيرة بسبب القضية الكردية، والتي يبدو أن الأميركيين والأتراك قد توصلوا بالنهاية لصيغة تفاهم حولها؛ لكنها تبقى صيغة قلقة وقابلة للارتداد لإنها لم تعالج المشكلة من جذورها، ولأنها لا ترى للآن الدور الروسي والإيراني.

5.3 الخلاصة:

تشابك علاقات تركيا مع الغرب، كشريك عسكري في الناتو، وشريك اقتصادي كبير، وكشريك سياسي قديم، يجعل من طرح خروج أو إخراج تركيا غير وارد من باب المصلحة للطرفين، واحتمالاته ضعيفة جدا ضمن لغة المصالح والأرقام.

لكن هذا لا يعني بالنتيجة أن الاحتمال مستحيل، فالموضوع التركي الغربي جزء من صراع دولي أوسع، تشتبك فيه الصين وروسيا ودول الشرق الأوسط ووسط آسيا ومنطقة البلقان، وفي خضم هذا الصراع، قد تحصل تداعيات او انهيارات لا يمكن التحكم بها. أو قد يطرأ تغير في مراكز القرار التركي أو الغربي، وبالذات الأمريكي. بكل الأحوال لو وصل التوتر إلى هذه المرحلة، فلن يكون مجرد أزمة تركية أمريكية أو غربية، بل انكسار ضخم في العلاقات الدولية، وسيؤدي لنتائج أكبر من تركيا والشرق الأوسط.

6 الدولة الكردية، التزام أم أداة غربية؟

الحديث عن الوضع التركي يستدعي حكما تناول القضية الكردية، فالهاجس الأساسي لتركيا منذ عقود طويلة هي الأزمة مع الأكراد في تركيا؛ لن تتناول هذه الورقة الأزمة الكردية التركية بكل أبعادها، فهذا ليس محور هذه الورقة؛ ما يهمنا هو ما يتناوله الإعلام الغربي والعربي وربما التركي حول خرائط المنطقة التي ترسم دولة كردية ممتدة من شمال سورية إلى جنوب وشرق تركيا وشمال إيران وصولا لبحر قزوين، وتزعم هذه الأخبار والتحليلات أنها "مؤامرة" غربية شريرة ضد تركيا، وبعض هذه المقالات تزعم أنها بالتنسيق حتى مع روسيا.

لن نتناول التفسير القائم على نظرية مؤامراتية خيالية تزعم أن الغرب "الشرير" يريد هدم تركيا لأنها دولة مسلمة فقط، فهو تفسير يجافي الموضوعية والعقلانية لا يستحق الجهد بالرد عليه، ولا فائدة من مجادلة أسسه موضوعيا وعلميا لأنها تستند أساسا إلى نظرة غيبية تلوي عنق الأحداث تاريخيا وحاضرا لتبرر هروبها من الواقع. وبكل الأحوال فتركيا دولة تقوم على أساس نظام رأسمالي مفتوح، وتتبنى الديمقراطية والعلمانية بشكل واضح، ولا يوجد أي مؤشرات على اعتناقها للإسلامية السياسية إلا حجاب زوجة رئيسها.

يتبنى فريق آخر تفسيرا قريبا للتفسير المؤامراتي، لكنه يصيغه بطريقة أكثر ديبلوماسية، فيدعي أن سياسة الولايات المتحدة الأميركية خاصة، والغرب عموما، تقوم على إشعال الحروب وتدمير الدول، وخاصة تركيا لكي يستطيع الغرب من خلال ذلك مواجهة روسيا والصين، لذلك يريدون إشعال الشرق الأوسط من خلال تقسيمه عرقيا ودينيا، والمشروع الكردي سيكون أداة لتهديم تركيا وإيران.

تقوم هذه النظرية على فرضية "أن الغرب يسعى دائما لإشعال الحروب، لكي يبيع الأسلحة ويبقى هو الأقوى"، وهي فرضية تفترض الشرانية الكبرى بالغرب، وتستقي زخمها من التاريخ البعيد وصولا لمرحلة الاستعمار والحرب الباردة. من الواضح أن هذه الفرضية مغرقة في خيالات المؤامرة الكونية، التي تضع الشر المطلق عند جماعة من البشر؛ وكذلك لا تدرك هذه الفرضية التغييرات الكبرى مع قيام نظام السوق المفتوحة الحرة، ففي هذه السوق لم تعد أسواق الغرب تكفي الإنتاج وحركة الأموال، الحاجة تتزايد لأسواق جديدة، والصراع الاقتصادي بأهم أسسه يقوم على امتلاك الأسواق اقتصاديا، وليست تجارة السلاح سوى جزء يسير من هذا السوق؛ فليس هدف الغرب إشعال الحروب لمجرد "شرانية حمقاء"، هدف الغرب تحقيق مصالحه، والتي لا يمكن أن تنسجم مع دعم دولة كردية كبرى تشعل حروبا مع أربع أو خمس دول لا يمكن التحكم بها، وتقضي على سوق استهلاكية ضخمة تضم أكثر من 200 مليون مستهلك.

إن قيام دولة كردية حسب المزعوم من شمال سورية مرورا بتركيا وإيران ووصولا لبحر قزوين سيؤدي حكما لاشتعال حروب مريرة طويلة في هذه المنطقة، وسيؤدي كذلك إلى تهديم الدولة التركية ذاتها وأيضا إيران، فهذه الدول لن تقف متفرجة صامتة.

فما هي مصلحة الغرب بقيام دولة كردية كما هو مزعوم ممتدة فوق دول المنطقة الحالية؟ تبين معنا سابقا أهمية تركيا العسكرية والجيوسياسية والاقتصادية كحليف استراتيجي للغرب، وهذا الحليف حليف موثوق تاريخيا خلال تجربة تمتد إلى 80 سنة من التعاون اللصيق، فلا يوجد أي خطر حقيقي من هذا الحليف، والذي هو كما بيّنا أقرب للحليف التابع وليس للحليف الند، بالتالي لا يوجد مصلحة واضحة للغرب في هدم تركيا. كما أن الدفع باتجاه قيام الدولة الكردية، كما هو مزعوم، سيتطلب بالضرورة دعما ماليا وعسكريا هائلا

لمواجهة دولتين قويتين كإيران وتركيا، فالتكلفة المتوجبة على الغرب ستكون أعلى بكثير من كل حروب الغرب السابقة، فأي فائدة ستعيدها هذه الدولة، بفرض قيامها، للغرب لتعويض كل هذه الخسائر؟ والناحية الثانية، وتحت نفس الفرض، هذه الدولة ستحتاج لعناية ومراقبة حثيثة كي لا تتشظى بين القادة الأكراد المختلفين أصلا، وغير المؤهلين لإدارة دولة بهذا الحجم، كما توضح من خلال حالة الفساد والأزمات المستفحلة في كردستان العراق، رغم كل الدعم الذي نالته خلال العشرين سنة الماضية. إن فاتورة الحفاظ على هذه الدولة بالنسبة للغرب فاتورة هائلة لا يمكن استردادها بسهولة. يمكن اختصار كل ذلك ببساطة: لماذا على الغرب أن يتخلى عن حليف أساسي موثوق قوي مستقر مثل تركيا، ليتحمل إنشاء كيان دولة دون أي ضمانات وبفاتورة هائلة؟

من ناحية ثانية، الحروب التي قد تنشأ إن حصل الدفع باتجاه دولة كردية، كم هو مزعوم، لن تكون حروبا قابلة للتحكم بها، بل ستمتد شظاياها بسرعة للغرب والشرق والجنوب، وقد تؤدي لحرب عالمية مدمرة؛ فروسيا والصين لا يمكن أن يقفوا متفرجين، خاصة أن الدولتين تعانيان من مشكلة تعدد القوميات وتحقيق الانسجام الوطني، ومصالحهما أساسية وعميقة أكثر من الغرب في هذه المنطقة. لا الغرب ولا الشرق يسعى للمخاطرة بحرب عالمية مدمرة، فلا يوجد أزمة كبرى ضاغطة في السوق العالمي تبرر هذا الجنون.

7 أين تقف سورية من هذه المعمعة الدولية؟

الموقف التركي من الأزمة السورية لن يتغير، فلا يوجد ما يستدعي أو يجبر تركيا على الانسحاب من الحلف الغربي الخليجي العربي، وعلاقاتها مع روسيا وإيران ثابتة ومستقرة منذ عقد كامل وتتطور، والأزمة الأخيرة مع روسيا، كما ثبت لاحقا، كانت مجرد زوبعة في فنجان، وسيبقى خلاف تركيا مع شريكيها إيران وروسيا في سوريا قائما لسنوات قادمة، لأن الثلاثة لا يملكون ما يكفي لإرساء حل نهائي. كما أن الولايات المتحدة قد تفهمت القلق التركي من الحركة الكردية في شمال سورية، فقدمت لها ما تريد لضمان عدم قيام كيان كردي مستقل يهدد الأمن الوطني التركي كما تراه الحكومة التركية[25].

8 الخاتمة

العلاقات الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي تحكم الدول في هذه المنطقة والعالم تؤكد أن لن يكون هناك أي تغييرات دراماتيكية في السياسة التركية إقليميا ودوليا، وستبقى الحليف الغربي الأساسي الأقوى في منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا لعقود قادمة، وإن المشاكل الديبلوماسية والسياسية بين تركيا والغرب لن تصل يوما لمستوى الأزمة الروسية التركية، التي اتضح أنها كانت مجرد سحابة صيف عابرة؛ وستبقى سورية تعاني الأمرين بسبب موازين القوى الدولية حولها وساحة التصفيات والانتقامات بين هذه الدول لأمد ليس بقصير.

9 المصطلحات:

الناتج المحلي الإجمالي (Gross domestic product (GDP: هو مقياس إجمالي للإنتاج يعادل القيمة المضافة الإجمالية لكل الوحدات المساهمة في الإنتاج في بلد ما خلال مدة زمنية محددة (غالبا سنة).

كثافة الطاقة الأولية في الناتج المحلي الإجمالي Total primary energy intensity: هي معدل استهلاك الطاقة الأولية الكلية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما؛ بتبسيط أكثر تعبر عن كمية الطاقة الأولية اللازمة لإنتاج دولار واحد في بلد ما.

المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط فقر 3.10 دولار في اليوم للفرد(تعادل القوة الشرائية 2011): هو نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من 3.10 دولار في اليوم الواحد وفق القوة الشرائية للعام 2011.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة Foreign Direct Investment (FDI) : هي الاستثمارات الدائمة أو طويلة الأمد، التي تمتلك حصة في المشاريع والشركات خارج دولة المستثمر؛ المستثمر قد يكون شخصا أو شركة أو مجموعة اقتصادية، كلمة مباشرة تعني أن المستثمر يسعى للتحكم أو إدارة أو إحداث تأثير واضح في الشركة الأجنبية المُستثمَر بها. وهي تختلف عن الاستثمارات في المحافظ الأجنبية foreign portfolio investment (FPI) التي تعني الاستثمار في الأصول المالية في بلد أجنبي.

[1] الناتج المحلي الإجمالي الوارد بهذه الورقة هو الناتج المحلي بأسعار السوق بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010 GDP at market prices (constant 2010 US$)
[2] بيانات البنك الدولي World Bank data، 2016
[3] EDDS Electronic Data Delivery System Turkey
[4] http://www.hurriyetdailynews.com/turkish-companies-fdi-outflow-exceeds-15-billion-over-two-years-index.aspx?pageID=238&nID=99329&NewsCatID=345
[5] *معهد الإحصاء التركي*
[6] *معهد الإحصاء التركي*
[7] *قسم الإحصاء بالاتحاد الأوروبي – معطيات الطاقة EUROSTAT*
[8] *: شركة البترول البريطانية- النشرة الإحصائية BP 2015*
[9] البنك الدولي worldbank
[10] STOCKHOLM INTERNATIONAL PEACE RESEARCH INSTITUTE
[11] http://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp
[12] "The End of Globalization or a more Multipolar World?" report, CREDIT SUISSE AG
[13] البنك الدولي worldbank
[14] ALL CHILDREN IN SCHOOL BY 2015, Global Initiavite on Out-of-School Children, TURKEY COUNTRY STUDY
ISBN: 978-92-806-4725-9
[15] The Unexpected Vitality of Turkish-Israeli Trade, Washington Institute معهد واشنطن
[16] السعر الثابت للدولار للسنة 2010
[17] التضخم، معامل انكماش إجمالي الناتج المحلي، المصدر: البنك الدولي
[18] السعر الجاري للدولار
[19] تصنف تركيا بالمرتبة 15 عالميا وفق الناتج المحلي الإجمالي مقاسا بالقوة الشرائية.
[20] البنك الدولي
[21] CIA World Factbook
[22] الاحتياطي الكلي بما فيه الذهب (بالأسعار الجارية للدولار)
المصدر: البنك الدولي
[23] التصعيد الأخير للأزمة بين تركيا والصين http://www.bbc.com/news/world-asia-china-33440998
[24] شعوب الأيغور Uygur وهي أحد العرقيات المكونة لجمهورية الصين الشعبية، ويعتبرون أحد الشعوب التركية تاريخيا، ويتواجد معظمهم في منطقة تركستان الشرقية والتي تعرف باسم شينجيانغ أيضا، غالبيتهم مسلمون سنة. تتهم الصين الحكومة التركية بدعم حركات التمرد ضمن قومية الأيغور مما أبقى العلاقات متوترة بين البلدين خاصة بالسنوات الأخيرة.
[25] يمكن الرجوع لمقالنا حول الموقف التركي من سورية على موقع بيت السلام السوري
http://www.infosalam.com/home/articles/%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%86-%D9%8A%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%AC%D8%B0%D8%B1%D9%8A%D8%A7/